

إستراتيجية إدارة الأصول والخصوم للحد من مخاطر السيولة في شركات التأمين

سعاد بوشلوش، أستاذة مساعدة – قسم أ- ، جامعة امحمد بوقرة- بومرداس

ملخص: تتيح إستراتيجية إدارة الأصول والخصوم (Asset/Liability Management) لشركات التأمين تقييم وإدارة مختلف المخاطر المالية التي تواجهها. من ضمنها مخاطر السيولة الناجمة عن عدم تمكن الشركة على الوفاء بالتزاماتها عند حلول آجال الاستحقاق بدون تحمل خسائر غير مرغوب فيها أو غير متوقعة. وتمكن هذه الإستراتيجية من تطبيق السياسات الملائمة ووضع السقوف اللازمة للمخاطر وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال، وذلك بالأخذ بالاعتبار جميع البنود في جانبي ميزانية الشركة وكذلك البنود خارج الميزانية لإدراك مختلف المخاطر المالية والحد منها واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة بدلاً من انتظار حدوثها. لذلك تهدف هذه الورقة إلى تبيان دور إستراتيجية إدارة الأصول والخصوم في الحد من المخاطر المالية بشكل عام ومخاطر السيولة بشكل خاص وذلك في شركات التأمين.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأصول والخصوم، إدارة المخاطر، مخاطر السيولة، شركات التأمين.

Abstract : The strategy of assets and liabilities management (ALM) of insurance companies allows to assess and manage the different financial risks met, such as liquidity risks resulting from the inability of the company to fulfil its obligations at maturity dates without incurring unwanted or unexpected losses. This strategy enables insurance companies to apply the appropriate policies and to set the necessary limits of the risks and determine the capital appropriate levels, by taking into consideration all the items on both sides of the company's budget, as well as the external balance aspects to understand the various financial risks in order to limit their impact and take the necessary precautionary measures instead of waiting for their occurrence. As a matter of fact, this work aims at showing the role of assets and liabilities management strategy in limiting the financial risks in general and liquidity risk in particular as far as the insurance companies are concerned.

مقدمة

تتعرض شركات التأمين إلى مجموعة من المخاطر نتيجة لطبيعة نشاطها من بينها مخاطر السيولة المتمثلة في عدم القدرة على دفع التزاماتها بشكل فوري والتعثر في سداد المطالبات. ويجب عليها أن تحتاط وتتجنب المخاطر التي قد تلحقها من عملياتها من خلال مجموعة من الأساليب ومن بينها تبني إستراتيجية سليمة لإدارة أصولها وخصومها، وهو أمر بالغ الأهمية لمساعدة هذه المؤسسات في تقييم المخاطر المالية وإدارتها، وذلك في ظل ازدياد ندرة مصادر التمويل وارتفاع تكلفتها.

أولاً: خصائص أنشطة شركات التأمين وتأثيرها على النظام المحاسبي

1- طبيعة نشاط التأمين والسماوات التي تميزه عن غيره من الأنشطة

تقوم شركات التأمين بمجموعة من العمليات من أجل الوفاء بمتطلبات المؤمن لهم والتمتع بسمعة طيبة في سوق التأمين، والمحافظة على الاستمرارية في نشاطها والقدرة على المنافسة. ويختلف النشاط التأميني عن بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى فيما يلي⁽¹⁾: تتمتع مؤسسات التأمين وإعادة التأمين بالثقة المالية العالية لأنها تقدم خدمة آجلة بدون ضمان أو رهن حاضر؛ تتميز سلعة التأمين بأنها خدمة مؤجلة؛ يتمثل منتجها النهائي في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة، وهي خدمة آجلة وليست حالية؛ الأرباح التي تحققها تعتبر تقديرية؛ على مؤسسات التأمين استثمار الأموال المتاحة لديها وفق ما هو محدد في القانون؛ معظمها تعمل في فروع تأمين مختلفة (تأمينات الحياة وتأمينات الممتلكات) ويجبرها القانون على إعداد قوائم مالية لكل فرع على حده.

2- طبيعة الأصول والالتزامات في شركات التأمين

توضح ميزانية شركة التأمين أرصدة أصولها والتزاماتها في تاريخ محدد:

1-2 الالتزامات: تصنف مصادر الأموال فيها عموماً إلى نوعين هما⁽²⁾:

-المصادر الداخلية: وتتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات، وهي بمثابة ضمان مؤكد لحملة الوثائق في مواجهة احتمالات الخسارة والضياع.

-المصادر الخارجية: وتتمثل في الأموال التي تعد التزاماً على الشركة لكل من حملة الوثائق والغير، وتشمل أموال حملة الوثائق المبالغ التي يتم تكوينها من أقساط التأمين في شكل مخصصات فنية كالاحتياطي الحسابي ومخصص التعويضات تحت التسوية ومخصص الأخطار السارية ومخصص تقلبات معدلات الخسائر، أما أموال الغير فتشمل الأرصدة المستحقة لكل من هيئة الإشراف على التأمينات، وشركات التأمين وإعادة التأمين، واتفاقيات إعادة التأمين، والوكلاء والمنتجين والدائنين والحسابات الجارية الدائنة والمستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى⁽³⁾.

2-2 الأصول: يتم استخدام الأموال المتوفرة لشركة التأمين في مجالات مختلفة تشمل ما يلي⁽⁴⁾: - الاستثمارات في الأراضي والعقارات والأوراق المالية والقروض برهون والودائع الثابتة بالبنوك؛ - نقدية يحتفظ بها في خزائن الشركة والحسابات الجارية بالبنوك وذلك لمواجهة اعباء التشغيل؛ - مستحقات لدى المدينين سواء حملة الوثائق أو شركات تأمين أو إعادة تأمين أو اتفاقيات

لإعادة التأمين أو وكلاء ومنتجون أو مستأجرو عقارات وغيرها؛ - الأصول الأخرى كالسيارات والأثاث والأدوات المكتبية⁽⁵⁾.

ثانياً: إستراتيجية إدارة الأصول والخصوم في شركات التأمين

1- مفهوم وأهداف إدارة الأصول والخصوم

تعمل إدارة الأصول/الالتزامات على إجراء تقدير سليم لقيمة الالتزامات والفترة الزمنية التي ستؤدى فيها وتخصيص القدر الكافي من الأموال المقابلة لكل التزام منها. وبالتالي التحقق من مقدرة شركات التأمين على حيازة الأموال اللازمة لسداد الالتزامات في الأوقات المناسبة مع استمرار توافر تلك المقدرة طوال عمرها⁽⁶⁾. فإدارة أ.و.خ. هي عملية مستمرة تنطوي على صياغة وتنفيذ ورصد ومراقبة وتقييم الاستراتيجيات المتعلقة بالأصول والخصوم بهدف تحقيق التوازن بين الموارد المالية واستخداماتها، وتحقيق الأهداف المالية للشركة كتعظيم المردودية وضمان الملاءة، وكذلك إدارة المخاطر الناشئة عن مختلف الأنشطة المدرجة في ميزانيتها مثل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السوق وغيرها، بالإضافة إلى تطبيق السياسات الملائمة ووضع السقوف اللازمة لهذه المخاطر وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال⁽⁷⁾. إن إدارة الأصول والخصوم المعتمدة على المخاطر تسمح لإدارة شركة التأمين الوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال التنبؤ بالمتغيرات واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة بدلاً من انتظار حدوثها⁽⁸⁾.

كما تعني الأخذ بالاعتبار جميع مخاطر السوق التي تنشأ بدورها من حركة متغيرات ذلك السوق مثل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التمويل، مخاطر الربحية والنمو، ومخاطر سعر الصرف، وتتصدى إ.أ.و.خ. كذلك إلى إدارة السيولة، إدارة التداول وتخطيط رأس المال⁽⁹⁾، وبالتالي فهي تأخذ بالاعتبار جميع بنود جانبي الميزانية وخارج الميزانية، فإدارة الخصوم تشمل الاحتياطات والمخصصات، ورأس المال، وإدارة الأصول تشمل النقدية، والقروض برهون والودائع الثابتة بالبنوك، والمحفظة الاستثمارية، والموجودات الثابتة، وعلى الشركة أن تراعي الربحية والمخاطر في كل أنشطتها، فكل توفيق بين الأصول والخصوم يولد لدى الشركة معدل معين من الربحية ويعرضها لمستوى معين من الخطر، وللعملية عدة أهداف⁽¹⁰⁾.

2- أدوات إستراتيجية إدارة الأصول والخصوم في شركات التأمين

1-2 تحليل التدفقات النقدية: تساعد المتوفرة من قائمة التدفقات النقدية في تقرير قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل، مقابلة الالتزامات المالية الممثلة في سداد الالتزامات ودفع التوزيعات، معرفة التدفقات

النقدية في الأموال والمتعلقة بأنشطة المنشأة، والحصول على التمويل الخارجي عندما يكون ضرورياً⁽¹¹⁾. ويساعد تحليل قائمة التدفقات النقدية على تقييم درجة السيولة واليسر (الملاءة) والمرونة المالية من خلال مراقبة التلاؤم والتوافق بين الأصول والخصوم، حيث تشير السيولة إلى مدى اقتراب الأصول والالتزامات من النقدية، واليسر يعني قدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند الاستحقاق، أما المرونة المالية فتدل على قدرتها على الاستجابة والتكيف مع الأزمات المالية والاحتياجات والفرص غير المتوقعة⁽¹²⁾.

2-2 عملية المحاكاة:

من أجل تجاوز محدودية التحليل الثابت الذي يهتم بتحليل القوائم المالية المعدة بتاريخ معين ودراسة مكوناتها والأهمية النسبية لعناصرها، يجب استعمال التحليل الديناميكي للتدفقات النقدية والذي يأخذ بعين الاعتبار العمليات المستقبلية المتعلقة بكل من الأصول والخصوم، ونميز في هذا الإطار نوعين من النماذج:

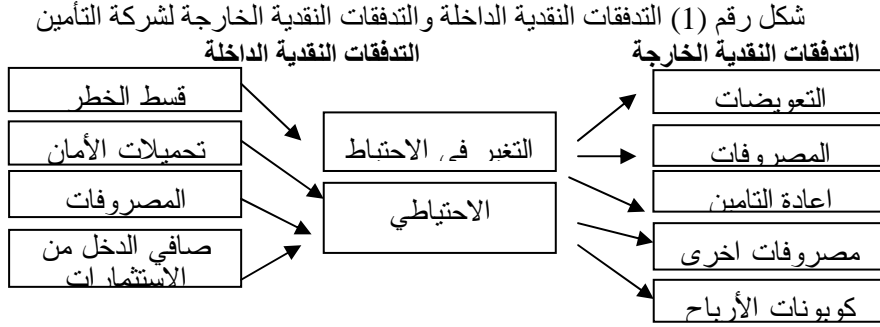
2-2-1 نماذج حتمية: تقوم بوضع عدد معين من السيناريوهات بناء على توقعات منطقية حول تطور المتغيرات المالية وسلوك المؤمن لهم⁽¹³⁾. ويعتبر محاكاة التدفقات النقدية نموذج ديناميكي لتقييم الصحة المالية لشركات التأمين، فهو يساعد على تقييم مدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية في المستقبل من خلال التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المرتبطة بها، تقييم الأنشطة الاستثمارية والتمويلية لها خلال الفترة المحاسبية⁽¹⁴⁾. مدخل محاكاة التدفقات النقدية يصور الحالة المالية للشركة خلال فترة زمنية في ظل سيناريوهات للبدائل الاقتصادية، ويتكون مما يلي⁽¹⁵⁾:

جدول رقم(6): قائمة التدفقات النقدية بالشركة (س) للتأمين

2013	2012	2011	2010	البيان
				أولاً: التدفقات النقدية الداخلة
				- الأقساط
				- صافي الدخل من الاستثمارات
				- إيرادات أخرى
				ثانياً: التدفقات النقدية الخارجة
				- التعويضات
				- مصروفات الاكتتاب
				- كوبونات الأرباح
				صافي التدفقات النقدية

المصدر: عيد احمد ابو بكر، دراسات وبحوث في التأمين، بحوث علمية محكمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص207.

وقد عبر البعض عن الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة (العوائد) والتدفقات النقدية الخارجة (المصروفات) بأنه احتياطي الخطر الذي أطلق عليه لفظ هامش اليسر المالي، ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم 01 التالي⁽¹⁶⁾:



إجمالي الأقساط

المصدر: عيد أحمد أبو بكر، دراسات وبحوث في التأمين، بحوث علمية محكمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 207.

يمكن صياغة الفكرة الأساسية من الشكل في المعادلة التالية: إجمالي القسط + صافي الدخل من الاستثمارات = التعويضات + المصروفات + إعادة التأمين + المصروفات الأخرى + كوبونات الأرباح + التغير في الاحتياطي. ومن خلال المعادلة التالية يمكن قياس الكفاءة المالية لشركات التأمين من خلال الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة⁽¹⁶⁾.

3-2-2-3 النماذج الاحتمالية: تقوم بإنشاء سيناريوهات احتمالية تعد بالآلاف

انطلاقاً من فرضيات عشوائية، وهذا بالنظر إلى خصوصيات تطور قيم الأصول ومعدلات الفائدة والعوامل الأخرى، حيث تسمح مختلف السيناريوهات المختبرة بقياس قدرة المؤمن على مواجهة التزاماته بأساس احتمالي خلال الزمن، والنماذج الاحتمالية هي أصعب وأعقد من النماذج الحتمية⁽¹⁷⁾. وتعرف بالتحليل المالي الديناميكي الذي ظهر بسبب قصور التحليل الساكن الذي لا يظهر التغيرات التي تحدث على عناصر الميزانية خلال دورة الاستغلال والتدفقات⁽¹⁸⁾. ولعل أهم المخاطر التي يهتم بمعالجتها التحليل المالي الديناميكي مخاطر الاكتتاب والتسعير ومخاطر الاستثمار، ومخاطر القرض خاصة المتعلقة بمعيدي التأمين ومخاطر السيولة وغيرها⁽¹⁹⁾. ويتكون النموذج الديناميكي من خمسة عناصر أساسية تتمثل في⁽²⁰⁾:

- الشروط الابتدائية: معطيات عن الشركة المدروسة (حجم الأقساط، التعويضات...) وعن المحيط الاقتصادي (معدل التضخم، تطور الناتج المحلي الخام...)، ويجب أن تأخذ هذه الشروط بعين الاعتبار آخر التطورات لمختلف المعطيات من أجل توليد نتائج معقولة.

- مولد السيناريوهات: يمثل قلب أي نموذج للتحليل المالي الديناميكي وهو عبارة عن مجموعة من السيناريوهات الممكنة والمعقولة حول الظروف العامة، عناصر أصول الشركة والتزاماتها، فهو يقوم بشرح مجموعة من المعطيات التي من شأنها أن تؤثر على الوضعية المالية بصفة عامة

- الحاسب المالي: يقوم هذا الحاسب بتحويل هذه السيناريوهات إلى نتائج مالية حسب مختلف الاستراتيجيات المتبعة ومدة المحاكاة المختارة، إذ أن النتائج المالية تقاس عادة وفقا للقواعد المحاسبية، التشريعات، القيود الجبائية والاقتصادية... الخ.

- المعظم: يستعمل هذا المعظم سلسلة واسعة من الإحصائيات من أجل تقييم واختيار وتطبيق سلسلة من الاستراتيجيات من بين الكثير منها لتعتمدها الشركة (اختيار الاستراتيجيات الأفضل).

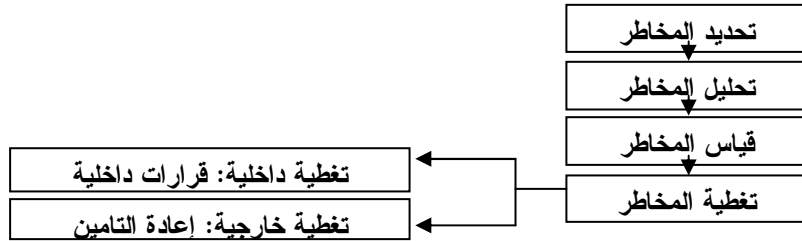
- النتائج: تلخص جملة النتائج المتوصل إليها من عملية المحاكاة.

وتعتبر إدارة الأصول والخصوم من خلال التحليل المالي الديناميكي محدودة ومن أهم جوانب قصورها⁽²¹⁾: لا تأخذ بصفة عامة بعين الاعتبار المخاطر غير المعروفة عند تاريخ إجراء الدراسة؛ مرحلة النمذجة والمحاكاة التي تقوم على أساس اختيار عدة نماذج وفرضيات والتي يجب أن تعتمد على معطيات تتوفر فيها المصدقية والواقعية، ينتج عنها تنوع كبير جدا في النتائج والطرق.

ثالثا: دور إستراتيجية إ. أ. و.خ. في إدارة المخاطر في شركات التأمين

تعتبر إدارة الأصول والخصوم جزء من إستراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (2): إدارة الأصول والخصوم كمدخل لإدارة المخاطر بشركات التأمين



Source :Journal international des assurances: L'Argus, Argus, N°45, 29 Décembre 2000. p28.

وهناك عدة استراتيجيات يمكن أن تعتمدها شركات التأمين من أجل تغطية المخاطر التي تواجهها، ومن بينها نذكر ما يلي:

1- إستراتيجية إدارة التوازن بين الأصول والخصوم

تهدف إلى تقليل فرصة التعرض إلى مخاطر السعر مع تحقيق العائد المستهدف، بما يعني زيادة العائد لكل وحدة مخاطر، ويتلخص الأساس الذي يقوم عليه هذا الأسلوب في إيجاد التوازن من خلال تشكيلة ملائمة من الأصول والخصوم المالية التي تتضمنها الميزانية من حيث تواريخ الاستحقاق وقيمة كل منهما عند كل تاريخ. ومن أبرز مجالات استخدام هذا المدخل هو إدارة مخاطر السعر التي تمثل أهمية خاصة للبنوك وشركات التأمين وصناديق التأمين والمعاشات وغيرها من المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في إدارة الأصول المالية⁽²²⁾. حيث تظهر أقساط العملاء كودائع في خصوم الشركة وتحقق لأصحابها عائداً دورياً يتم الوفاء به من العائد الذي تحققه الشركة من استثمار هذه الأقساط عادة في أصول مالية تظهر في جانب الأصول في الميزانية. وكل من الخصوم والأصول يكون عرضة لمخاطر سعر الفائدة، فلو أن أسعار الفائدة قد انخفضت في السوق، فإن عائد استثمار الأقساط قد لا يكفي لتغطية التزامات الصندوق تجاه عملائه والتمثلة في الدخل الدوري الثابت.

وبما أن التغيير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية تسير في اتجاه عكسي مع التغيير في أسعار الفائدة في السوق، فإن القيمة السوقية لاستثمارات الشركة ستخفض وقد تصبح أقل من القيمة الدفترية للخصوم المتمثلة في هذه الحالة في أقساط التأمين التي دفعها العملاء، هذا ويتطلب التوازن العام بين الأصول والخصوم أن يكون توقيت وحجم التدفقات النقدية للأصول مماثلاً لتوقيت وحجم التدفقات النقدية للخصوم، لذا يطلق على محفظة الاستثمار في الأصول بالمحفظة المخصصة، هذا التوازن يصعب إذا لم يستحيل تحقيقه، وحتى لو أمكن ذلك فسوف يكون أمراً مكلفاً، أو قد يترتب عليه رفض فرص استثمارية واعدة متاحة لإدارة الشركة، نتيجة لكون تاريخ استحقاق تلك الاستثمارات أطول من الفترة التي تغطيها الوثيقة⁽²³⁾.

2- إستراتيجية التدفقات النقدية المتكافئة

بمقتضى هذه التقنية يتم تكوين محفظة للأصول بحيث تكون تدفقاتها المستقبلية مساوية للتدفقات المولدة عن التزامات الشركة تجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من العقود حسب كل تاريخ، تستعمل هذه التقنيات خاصة في التأمين على الحياة للتقليل من خطر معدل الفائدة، وأساس تكوين محفظة الأصول يكون كما يلي⁽²⁴⁾: اختيار الأوراق المالية ذات العائد الثابت بحيث تتوافق تواريخ استحقاقها مع تواريخ تسديد التزامات الشركة؛ الاستثمار في الأوراق المالية التي تكون تدفقاتها المالية المستقبلية عند تاريخ الاستحقاق مساوية للتدفقات

المولدة عن خصوم الشركة. إلا أن هذه الطريقة تعتبر محدودة وضعيفة الفعالية إن لم تكن غير قابلة للتطبيق⁽²⁵⁾.

3- إستراتيجية التحصين

التحصين هي كلمة مستعارة من العلوم الطبية حيث يهدف إلى الوقاية من بعض الأمراض، وفي مجال إدارة أصول خصوم، يهدف التحصين إلى حماية شركات التأمين من الخسائر الناجمة عن التغير في معدلات الفائدة، وذلك بجعل حساسية عناصر الأصول وعناصر الخصوم لمعدلات الفائدة متكافئة، -حيث يعتبر تحليل حساسية سعر الفائدة نقطة البداية بالنسبة للمؤسسات المالية عند إدارة الأصول والخصوم- وذلك بحساب القيمة الحالية وحساسية عناصر الخصوم؛ ثم تكوين محفظة من الاستثمارات التي تكون قيمها الحالية وحساسيتها مساوية لتلك الخاصة بالخصوم، ويقوم برنامج التحصين على محورين أساسيين هما⁽²⁶⁾:

3-1 الاستمرارية: يقصد بها تقدير المدة الزمنية المثلى للاحتفاظ بالسندات، وهي تعني طول الفترة اللازمة للاحتفاظ بالسند حتى يغطي التكاليف.

3-2 إعادة استثمار التدفقات النقدية: وهو الأسلوب الذي يتم عن طريق تحقيق عائد مستهدف في مواجهة ارتفاع سعر الفائدة، إذ مع ارتفاع هذا السعر تقل قيمة السند سوقيًا، لذا يتم إعادة استثمار تدفقات السند النقدية بمعدل العائد السوقي حتى يمكن تلافي الأثر السلبي لارتفاع سعر الفائدة على قيمة السند.

4- إستراتيجية إعادة التأمين

تعد من أدوات إدارة المخاطر المتعلقة بجانب الخصوم في ميزانية شركات التأمين، فتسمح بالتقليل من احتمال تعرض الشركة إلى صعوبات مالية كبيرة وخسائر غير متوقعة، فقد لا تتمكن من الوفاء بالتزاماتها إذا ما تصادف تحقق عدد كبير من الأخطار في توقيت واحد، فنقوم بقبول كافة العمليات التأمينية بما فيها الجزء الزائد عن طاقتها وتحفظ لنفسها جزء يتناسب مع طاقتها التأمينية ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى تساهم في تحمل المخاطر نظير الحصول على نصيب من الأقساط⁽²⁷⁾. وتفيد عملية إعادة التأمين في⁽²⁸⁾:

تحقيق قانون الأعداد الكبيرة إذ يمكن لشركة التأمين تجميع أكبر عدد ممكن من وحدات الخطر حتى إذا كان بعض هذه الوحدات مرتفع الخطورة، ثم تعيد توزيع المخاطر أو نقلها وخاصة الوحدات ذات درجات الخطر العالية بينها وبين شركات تأمين أخرى، حتى لا تتعرض شركة التأمين المباشر لخسائر كبيرة عند تحقق الخطر بالنسبة للوحدات العالية الخطورة؛ تحقيق التوازن في

محفظة شركات التأمين مع وجود تشابه في وحدات الأخطار المؤمنة ودرجة التعويض لها، هذا التوازن يحدث عندما تتكون المحفظة من أنواع متعددة من عقود التأمين ولا تتركز في أنواع بذاتها قد يؤدي تحقق الخطر بالنسبة لها إلى خسائر كبيرة؛ توزيع الخسائر بانتظام على فترات مختلفة ومنتالية بدلاً من تركزها في تاريخ واحد أو فترة زمنية واحدة تصيب الشركة بخسائر فادحة عند تحققها. تختلف طرق إعادة التأمين⁽²⁹⁾ من اختيارية، إلى اتفاقية وإجبارية.

5- إستراتيجية التغطية باستعمال الأدوات المالية المبتكرة

تعتبر إستراتيجية التغطية باستعمال المشتقات المالية من أهم آليات إدارة وتغطية المخاطر في استثمارات شركات التأمين، وهي عبارة عن مجموعة من الأدوات المالية التي تمثل ترتيبات تعاقدية تعتمد قيمتها على أداء أصل معين من أدوات أسواق المال يلجأ إليها عادة من أجل تغطية المخاطر المتعلقة بالتغيرات في قيم الأصول المالية، معدلات الفائدة، وأسعار الصرف، تضم المشتقات المالية مجموعة واسعة من العقود المالية التي تتنوع وفق طبيعتها ومخاطرها وأجلها وكذا تبعاً لدرجة تعقيدها وتشمل: العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود المبادلة وعقود الخيارات⁽³⁰⁾.

رابعاً: دور إستراتيجية إ.أ.و.خ. في الحد من مخاطر السيولة لش.التأمين

1- مفهوم وعوامل مخاطر السيولة في شركات التأمين

تنشأ مخاطر السيولة عند حدوث فائض سيولة أو عجز عن الوفاء باحتياجات حملة الوثائق الفورية أو صعوبة الحصول على السيولة. ويعني ذلك حصول تعثر مالي يضع الشركة في موقف حرج أمام عملائها حيث لن تستطيع سداد التزاماتها تجاههم⁽³¹⁾، وبالتالي فإن مخاطر السيولة تنتج عن سوء إدارة السيولة، وعن صعوبة الحصول عليها بكلفة معقولة "مخاطرة تمويل السيولة"، أو تعذر بيع أصول "مخاطرة بيع الأصول"، وتنتج هذه المخاطر من عدة عوامل أهمها⁽³²⁾: مطالبات تفوق السيولة المتوفرة؛ عدم سداد المعيددين لالتزاماتهم؛ عدم سداد العملاء لالتزاماتهم تجاه الشركة؛ تركيب المحفظة الاستثمارية؛ تسهيل الأصول بسعر أقل من سعر التكلفة؛ ارتفاع المصاريف نسبة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة؛ مخاطر أسعار الصرف.

2- قياس مخاطر السيولة في شركات التأمين

يتضمن قياس مخاطر السيولة مواءمة آجال الاستحقاق للأصول والخصوم، وذلك من أجل التعرف على فجوات التمويل الموجودة، ومن ثم استخدام هذا التحليل لتعديل آجال استحقاق الأصول والخصوم بحسب الحاجة،

والتخطيط لاحتياجات إعادة التمويل، والتخطيط لوجود احتياطات ومرونة كافية من السيولة لمواجهة حالات الطوارئ⁽³³⁾، ويتم قياس مخاطر السيولة باستخدام تحليل الفجوة واختبارات الأوضاع الضاغطة ونسب السيولة كما يلي:

1-2 تحليل الفجوة: تعتبر طريقة تحليل الفجوة من الأساليب التقليدية التي تتسم بالسهولة في التطبيق والتي تستخدم لقياس حجم مخاطر السيولة وذلك من خلال احتساب الفجوة بين الأصول والالتزامات في فترات زمنية محددة، حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للوصول إلى الفجوات، وبناءً على ذلك يتم وضع الخطط المناسبة لهذه الفجوات⁽³⁴⁾.

2-2 طريقة اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)

تستخدم للوقوف على أثر الأحداث السلبية المرتبطة بالعديد من المخاطر، حيث تعتبر الاختبارات ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر، وتعمل على تحسين إدارة الشركة لرأس مالها ومخاطرها وسيولتها، فعند استخدام تحليل الفجوة ينبغي القيام بعمل سيناريوهات للضغوط المرجح تعرضها لها، ووضع خطة للتمويل في الحالات الطارئة، وعندما تكون لها فجوات سلبية في السيولة، وهو ما يشير إلى أنه توجد لديها أصول طويلة الأجل أكثر من الخصوم، بمعنى أن المؤسسة تقوم بتمويل أصول طويلة الأجل بخصوم قصيرة الأجل، فسيكون من المفيد وضع سيناريوهات للضغوط توضح أثر اضطراب السيولة، ومن ثم اعتماد مجموعة من الإجراءات التمويلية من أجل راب تلك الفجوة⁽³⁵⁾.

2-3 نسب السيولة: تتكون معظم أصول شركات التأمين من الاستثمارات، تتكون عادة من أسهم وسندات وقروض بضمان وثائق التأمين أو بضمان عقارات، وعلى الرغم من أن هذه الأصول تعد منتجة فإنها غير سائلة⁽³⁶⁾، لذلك فإن تحليل الفجوة وحده ليس كافياً لإدارة مخاطر السيولة، وتعد نسب السيولة أداة هامة، حيث تشرح هيكل الميزانية وكذلك السيولة النسبية بها (النسب قصيرة الأجل والنسب الهيكلية). ونورد فيما يلي أمثلة لنسب السيولة⁽³⁷⁾:

الخصوم إلى الأصول السائلة: الخصوم/ الأصول السائلة، تعطي مؤشراً لمدى استجابة شركة التأمين لأي مطالب مالية، كما تعطي مؤشراً عاماً عن قدرة الشركة على تسوية التزامات حملة الوثائق في حالة التصفية؛ المخصصات التقنية للأصول السائلة: المخصصات التقنية/ الأصول السائلة، تهدف إلى التأكد من توافر سيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها التقنية، والمعدل المقبول هو أقل من 100%؛ معدل السيولة: الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل، يشير هذا المعدل إلى قدرة شركة التأمين على سداد التزاماتها المستحقة الأداء أو العاجلة في مواعيدها دون تأخير من واقع الأصول السائلة التي تقنتها؛

الاحتياطات التقنية إلى الفائض: التغيير في الاحتياطي للسنة الواحدة/ فائض العام السابق، تعتبر مؤشرا لقيمة الاحتياطات التقنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة، والفائض هو حقوق الملكية؛ رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل إلى الفائض: رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل/ الفائض، تعطي هذه النسبة مؤشرا يوضح إلى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصل قد لا يتحقق في حالة التصفية، وتفرق هذه النسبة بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية وبين تلك التي لا تواجه مشاكل مالية.

3- إدارة مخاطر السيولة في شركات التأمين

إن الغرض منها هو التأكيد على أن المنشأة قادرة على مقابلة كافة التزاماتها التعاقدية، وعلى ذلك يجب أن يشتمل النظام القوي لإدارة السيولة على عدة عناصر هي⁽³⁸⁾: نظام جيد لإدارة المعلومات؛ سيطرة مركزية على السيولة؛ تحليل صافي التمويل اللازم في ضوء بدائل مختلفة؛ تنوع مصادر التمويل؛ وضع خطة للطوارئ.

ويجب على المراقبين أن يكونوا على علم بأسلوب إدارة الشركة لأصولها والتزاماتها وكذا البنود خارج الميزانية، مع التحقق من أن هذا الأسلوب يوفر السيولة الكافية للمنشأة لمواجهة كافة التزاماتها التعاقدية، كما ينبغي في كل شركة تأمين اتخاذ جملة من الإجراءات لمواجهة العوامل المسببة لحدوث مخاطر السيولة وبالتالي إدارة مخاطر السيولة ومن بينها ما يلي⁽³⁹⁾: القيام بدراسة مقارنة للأصول المتوفرة لدى الشركة مع حجم المطالبات المتوقعة؛ حجز حصة المعيد من الاحتياطات قيد التسوية؛ اختيار معيدي تأمين ذوي تصنيف جيد؛ التأكد قبل إصدار الوثيقة من تطابق التغطيات الممنوحة للعميل مع تغطيات المعيد؛ وضع سياسة واضحة لإمكانية تسديد أقساط التأمين على دفعات؛ وضع حد أعلى للمديونية التي يمكن أن تقبلها شركة التأمين؛ اختيار استثمارات (أصول) قابلة للتسييل في وقت الحاجة؛ وضع أطر جديدة للاستثمار يكفل لشركات التأمين المحافظة على ملاءتها المالية؛ الاحتفاظ بحد أدنى من الودائع قصيرة الأجل والحسابات الجارية؛ اقتطاع استهلاكات الأصول بطريقة سليمة؛ وضع حدود للنفقات الإدارية في كل فرع تأميني وفي كل نشاط للشركة؛ إجراء تقييم ربع سنوي للنفقات الإدارية وتقديم اقتراحات لترشيدها؛ تحويل المبالغ الواردة بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية بالسرعة الممكنة في حال عدم الحاجة لها بالعمل الصعبة؛ تنويع احتفاظ الشركة من العملات الأجنبية بين عدة عملات وبنسب يوافق عليها مجلس إدارة الشركة.

4- دور إ.إ.أ. وخ. في الحد من مخاطر السيولة في شركات التأمين

إن أفضل تعريف لإدارة مخاطر السيولة هو أنها إدارة الأصول والخصوم لضمان توافر السيولة الكافية للقيام بما يلي⁽⁴⁰⁾: الوفاء بالالتزامات المستحقة عند حلول أجل الاستحقاق؛ تمويل النمو حسب المخطط/التوقعات؛ مواصلة العمليات العادية عند حدوث اضطراب غير متوقع في السيولة.

وتختلف إدارة السيولة عن إدارة التدفقات النقدية، حيث تركز إدارة التدفقات النقدية على الاحتياجات اليومية للتدفقات النقدية في فرع ما أو مكتب ميداني لسداد التعويضات المستحقة والمصروفات العمومية والإدارية ودفع تكاليف العمليات وما شابه ذلك، في الوقت الذي تركز فيه إدارة السيولة على إجمالي احتياجات السيولة للشركة بالكامل مستقبلاً⁽⁴¹⁾. يمكن تحديد أهم الوسائل المعاصرة لإدارة السيولة في شركات التأمين في إدارة الأصول لمقابلة احتياجات السيولة، وإدارة الالتزامات لمقابلة احتياجات السيولة كما يلي:

4-1 إدارة الأصول: يتم إدارة الأصول لمقابلة احتياجات السيولة عن طريق تسهيل الأصول السائلة التي تمتلكها شركة التأمين، وتعرف الأصول السائلة بأنها الأصول السهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبسهولة وبدون خسائر وقت الحاجة إليها وهذه الأصول عبارة عن الاقساط تحت التحصيل (الأرصدة المدينة لحركة التعامل مع شركات التأمين وإعادة التأمين)، النقدية بالبنوك والصدوق، الأصول المستثمرة (استثمارات قصيرة الأجل)⁽⁴²⁾.

وتحتفظ شركات التأمين بأنواع مختلفة من الأصول لأغراض مختلفة فالأصول التي يحتفظ بها في حساب السيولة يتوقع أن تدر عائداً للشركة ولكن الوظيفة الأساسية أو الأولية لها هي تحويلها لنقدية بسرعة وبدون خسائر أو تحمل قدراً معقولاً من الخسائر عند الحاجة إلى ذلك، وبذلك يمكن القول بأن الحسابات السائلة لا يحتفظ بها من أجل بقائها ساكنة بنفس الحجم تقريباً خلال فترة معينة من الزمن، ولكن يحتفظ بها ومتوقع انخفاض وارتفاع قيمتها طبقاً للحاجة إليها، وفي هذه الوسيلة تعتمد شركة التأمين على تسهيل تلك الأصول وقت الحاجة إليها لاستيفاء متطلبات السيولة، ومن أجل أن تكون هذه الأصول قابلة للتحويل إلى نقدية بسهولة وبدون خسائر يجب أن تكون⁽⁴³⁾: ذات أجل استحقاق قصير؛ أن تكون قابلة للتسويق (قابلة للتداول في السوق النقدي)؛ ذات جودة مرتفعة بمعنى أن يتوافر فيها الأمان؛ يحتفظ بها وتستخدم لأغراض السيولة.

4-2 إدارة الالتزامات: يقصد بها جذب الشركة أموال جديدة أكثر من اعتمادها على سيولة الأصول، وتعتمد هذه الإستراتيجية على سمعة الشركة

وتقييم وضعها المالي، حيث يتم إدارة الالتزامات عن طريق إصدارها للالتزامات قصيرة الأجل مثل شهادات الإيداع لمقابلة متطلبات السيولة، حيث يمكن الحصول على الأموال لاستخدامها في النشاط أو في دفع التعويضات أو مبلغ التأمين عن طريق الحصول على التزامات إضافية أي أموال من الغير، وذلك عن طريق إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول وهذا عوضاً عن بيع أذون الخزانة أو بعض الأصول الأخرى⁽⁴⁴⁾. وتعتمد إستراتيجية الشركة المستخدمة في توفير السيولة عن طريق إدارة الأصول لمقابلة احتياجات السيولة أو عن طريق إدارة الالتزامات لمقابلة احتياجات السيولة على عاملين أساسيين هما⁽⁴⁵⁾: التكاليف النسبية التي تحويها كل إستراتيجية؛ اعتبارات المخاطر التي تحويها كل إستراتيجية.

ويمكن القول أن هناك خمس حالات يمكن اللجوء فيها لإصدار الالتزامات قصيرة الأجل لاستيفاء متطلبات السيولة وهذه الحالات هي⁽⁴⁶⁾:

1- عندما يكون هامش أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدي مناسباً ومرضياً: قد تلجأ بعض الشركات إلى تنفيذ بعض القروض التجارية وتزداد قيمة هذه القروض عندما يكون هامش سعر الفائدة مرضياً، ويتقلص حجم هذه القروض إذا كان الهامش غير مرضي.

2- عندما تكون أرباح المتاجرة في الأوراق المالية مضمونة: وفي هذه الحالة يتحقق جزء ليس بالقليل من الأرباح نتيجة دوران وزيادة الأسعار على الأوراق المالية المباعة، فإذا أدت هذه الزيادة في دوران الأوراق المالية وارتفاع أسعارها بحيث جاوزت تكلفة الحصول على الأموال المستخدمة في شراء هذه الأوراق المالية يكون هذا النشاط قد حقق الهدف منه.

3- عندما تستخدم الأموال المشتراة أو المقترضة لتنفيذ قرض معين بذاته لتحقيق هدف محدد: فالقرض الذي ينفذ يمول بواسطة إصدار التزام متزامن معه ومتساوي معه في الحجم والاستحقاق وتحديد الفائدة على القرض بإضافة هامش محدد (هامش ربح) إلى سعر الفائدة على هذا الالتزام، وعندما يحين ميعاد استحقاق القرض والالتزام لا تكون هناك مشكلة بالنسبة للسيولة طالما أن استحقاق القرض يمد البنك بسيولة مقابلة لسداد قيمة الالتزام، وإذا جدد القرض فليست هناك مشكلة طالما أن نفس الإجراءات سوف تعاد وهذا المنهج لا يمكن استخدامه بفعالية دون أن يتلاءم القرض والالتزام في ضوء أسعار الفائدة والقيمة والاستحقاق.

4- الأسباب التنفيذية: فعند إدارة الموقف النقدي العادي قد تكون هناك حاجة لإصدار بعض الالتزامات لتحفظ الشركة بمكانتها في السوق، أو كذلك لأسباب

تخطيطية، ولكن في هذه الحالة يجب أن يكون تأثير هذا الإجراء على مركز الشركة المالي إيراداته أقل ما يمكن.

5- عند استنفاد سيولة الأصول: بالرغم من سيولة الالتزامات فإن تكلفتها تكون عادة أعلى من تكلفة سيولة الأصول، إلا أن استنفاد سيولة الأصول مع استمرار الطلب على القروض بشكل قوي بعد الاحتفاظ بالحد الأدنى المطلوب من الأصول السائلة يؤدي إلى أن يكون هذا التوقيت هو أنسب توقيت لاستخدام الأموال المشترأة أو المقترضة لتمويل هذه القروض حتى لو بتكلفة أعلى فهذا أفضل للشركة من فقدان عملائها.

خاتمة

إن الأزمات المالية والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة في ظل العولمة والتنافس الشديد على رأس المال، تستوجب من المنظمات تبني أفضل الممارسات، وذلك باستخدام الأساليب الإدارية المتطورة والوسائل التكنولوجية الحديثة للوصول إلى أهدافها، وفي هذا الإطار تعتبر إستراتيجية إدارة الأصول والخصوم كأداة فعالة للتحقق من مقدرة شركات التأمين على حيازة الأموال اللازمة لسداد الالتزامات في الأوقات المناسبة وبالتالي تجنب الوقوع في الأزمات المالية. إن إدارة الأصول والخصوم تتيح لشركات التأمين تقييم وإدارة مختلف المخاطر المالية التي تواجهها من ضمنها مخاطر السيولة الناجمة عن عدم الموائمة ما بين موجودات ومطلوبات الشركة، حيث يتم قياسها باستخدام تحليل الفجوات واختبارات الأوضاع الضاغطة ونسب السيولة، ويتم إدارتها باستعمال أدوات عديدة مثل تحليل التدفقات النقدية، محاكاة التدفقات النقدية والتحليل المالي الديناميكي، فضلا عن استراتيجيات معينة من بينها إدارة التوازن بين الأصول والخصوم، التدفقات النقدية المتكافئة، التحصين، إعادة التأمين والتغطية باستعمال الأدوات المالية المبتكرة.

وبذلك تعتبر استراتيجية إدارة الأصول والخصوم عنصرا أساسيا في الإدارة الناجحة لأية مؤسسة مالية لاسيما شركات التأمين لأنها مسؤولة عن حماية أموال حملة الوثائق، حيث تمكن هذه الأخيرة من تطبيق السياسات الملائمة ووضع السقوف اللازمة للمخاطر وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال، وذلك بالأخذ بالاعتبار جميع البنود في جانبي ميزانية الشركة وكذلك البنود خارج الميزانية لإدراك مختلف المخاطر المالية والحد منها واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة بدلاً من انتظار حدوثها.

الهوامش

- 1- ثناء محمد طعمية، محاسبة شركات التأمين، الإطار النظري والتطبيق العملي وفقا لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص ص 6-9.
- 2- أحمد صلاح عطية، محاسبة شركات التأمين، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 108.
- 3- عادل محمد حسين عمر ونس، قياس مقدرة الوفاء بالالتزامات باستخدام نموذج كمي (دراسة تطبيقية على سوق التأمين المصري)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تأمين، جامعة المنوفية، كلية التجارة، مصر، 2006، ص.3.
- 4- أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 109.
- 5- عادل محمد حسين عمر ونس، مرجع سبق ذكره، ص.34.
- 6- عادل محمد حسين عمر ونس، مرجع سبق ذكره، ص.33.
- 7- International Association Of Insurance Supervisors, Standard On Asset-liability Management, 2006, p12.
- 8- « La gestion actif/passif à l'usage des assureurs », SIGMA, Swiss Re, N°6/2000, p6.
- 9- الشماع خليل، إدارة الموجودات /المطلوبات، برنامج معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2004، ص.205 .
- 10- BELHIMER Hocine , La gestion Actif-Passif dans une compagnie d'assurance , Colloque international sur « Les sociétés d'assurances traditionnelles et les sociétés d'assurances takaful entre la théorie et l'expérience pratique », université setif, faculté des sciences économiques commerciales et des sciences de gestion, 25-26 Avril 2011 , p13.
- 11- ثناء محمد طعمية، مرجع سبق ذكره، ص 253.
- 12- نفس المرجع السابق، ص 254.
- 13-« Les cahiers pratiques: La gestion actif passif », Journal international des assurances: L'Argus, Argus, N°45, 29 Décembre 2000. p28.
- 14- ثناء محمد طعمية، مرجع سبق ذكره، ص 254.
- 15- عيد احمد ابو بكر، دراسات وبحوث في التأمين، بحوث علمية محكمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص.206.
- 16- نفس المرجع السابق، ص 207.
- 17-Roger Kaufmann and others, "Introduction to dynamic financial analysis", Switzerland, April 26, 2001, p2
- 18- BELHIMER Hocine, op-cit , p18.
- 19-هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، ماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2005، ص 114.

- 20-Swiss Re, "Solvency of non-life insurers balancing security and profitability expectations", Sigma, N°6/2000, 16.
- 21- BELHIMER Hocine, op-cit , p19.
- 22- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، منشأة المعارف الإسكندرية، 2003، ص ص63-64.
- 23- نفس المرجع السابق، ص 64.
- 24- هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 118.
- 25- Swiss Re, SIGMA, N°6/2000,op-cit, p13.
- 26- عادل رزق، دعائم الإدارة الاستراتيجية للإستثمار، منشورات إتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص ص 179-180.
- 27- احمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 30.
- 28- ثناء محمد طعمية، مرجع سبق ذكره، ص 65.
- 29- عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص 313.
- 30- أنظر: -عادل رزق، مرجع سبق ذكره، ص 77.
- طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية (المفاهيم-إدارة المخاطر-المحاسبية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص5.
- 31- <http://sisc.ucg-core.com/sectionView.php?SectionID=30> (consulté le 23/06/2013).
- 32- Idem.
- 33- كارلا بروم، إدارة الأصول والخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع، مذكرة مناقشة مركزة CGAP، العدد 55، يونيو /حزيران 2009، ص4.
- 34- نفس المرجع السابق، ص5.
- 35- كارلا بروم، مرجع سبق ذكره، ص 13.
- 36- نادية أبو فخر، المؤسسات المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2004، ص ص 109-110.
- 37- ثناء محمد طعمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 313-332.
- 38- حنفي عبد الغفار، "إدارة المصارف والسياسات المصرفية"، تحليل القوائم المالية والجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية، جامعة الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002، ص178.
- 39-<http://sisc.ucg-core.com/sectionView.php?SectionID=30> (consulté le 12/08/2013)
- 40- كارلا بروم، مرجع سبق ذكره، ص4.
- 41- نفس المرجع السابق، ص4.
- 42- ثناء محمد طعمية، مرجع سبق ذكره، ص 313.
- 43- نادية ابو فخر، مرجع سبق ذكره، ص.38
- 44- نفس المرجع السابق، ص 38.
- 45- نفس المرجع السابق، ص 38.
- 46- نفس المرجع السابق، ص 39.